الفصل ١٥ - التلوث

غرض الفصل ورسالته

يتجه هذا الفصل حسب عنوانه إلى حد كبير نحو تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٨ (اتفاقية ماربول) (الجزء الفرعي ١٥ أ)، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الأضرار الناشئة عن التلوث النفطي لسنة ١٩٦٩، والبروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث البحري الناجم عن مواد أخرى غير النفط لسنة ١٩٧٣ (بروتوكول التدخل)، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة والتعاون بشأن التلوث النفطي لسنة ١٩٩٠ (اتفاقية أوبرك) (الجزء الفرعي ١٥ ب)، والاتفاقية الدولية المتعلقة بمنع التلويث البحري الناجم عن إلقاء النفايات والمواد الأخرى لسنة ١٩٧٢ (اتفاقية لندن للتصريف المتعمد) (الجزء الفرعي ١٥ ج). ويشتمل هذا الفصل أيضا على تشريع نموذجي يتناول قضايا المسؤولية والتعويضات حسب مناقشتها في هذه الاتفاقيات. (يلاحظ أنه على الرغم من ارتباط هذه القضايا الوثيق بالمسؤولية العامة للمقاة على عاتق مالكي السفن، إلا أن هذا الموضوع العريض يقع خارج نطاق ما يناقشه هذا العنوان). وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا تقديم إطار نموذجي للرقابة التنظيمية والسلطة والصلاحيات الخاصة بمواضيع منع التلوث البحري المحلي، بما في ذلك أية هيئة حكومية مختصة بالاستجابة إزاء التلوث.

حرس سواحل الولايات المتحدة

يقوم حرس سواحل الولايات المتحدة بتنفيذ مجموعة متنوعة من القوانين الأمريكية المصممة لحماية البيئة البحرية. إذ يضطلع منسوبو حرس السواحل الأمريكي بكل همة ونشاط بتنفيذ القوانين الخاصة بتلوث المياه عن طريق السعي للكشف عن حالات تلوث المياه ورصدها وإجراء تحقيق بشأن كل حالة من حالات التلوث. ويستخدم حرس السواحل دوريات من السفن والطائرات، ويتلقى تقارير عن حوادث التلوث. كما أن حرس السواحل محول بفرض وتحصيل العقوبات والجزاءات المرتبطة بانتهاكات القوانين الأمريكية الخاصة بالتلوث البحري. وفي هذا الصدد، يتعاون حرس السواحل الأمريكي بشكل وثيق مع الوكالات والهيئات الأمريكية الأخرى وخاصة الوكالة الأمريكية لحماية البيئة والإدارة الأمريكية الوطنية للمحيطات والأحوال الجوية.

القانون الدولي

يعتبر القانون الدولي والاتفاقيات الدولية مصدرا رئيسيا لمعايير منع التلوث المفروضة على صناعة النقل والشحن البحري التجاري. كما أن الاتفاقيات الدولية المختلفة تضع الأطر الخاصة بالتعاون بين البلدان المستجيبة للتصدي لحوادث التلوث الكبرى. ومن بين أهم الوثائق الدولية المعنية بالتلوث ما يلي: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ١٩٧٣، والمعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٨ (اتفاقية ماربول)، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الأضرار الناشئة عن التلوث النفطي، ١٩٦٩، والبروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث الناجم عن مواد أخرى غير النفط،

١٩٧٣ (بروتوكول التدخّل)، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة والتعاون بشأن التلوث النفطي، ١٩٩٠ (اتفاقية أوبرك)، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات والمواد الأخرى، ١٩٧٢ (اتفاقية لندن للتصريف المتعمد). وتتناول هذه الاتفاقيات الدولية: (١) قواعد منع التلوث (اتفاقية ماريبول)، (٢) استجابة التصدي للتلوث (اتفاقية التدخّل وأوبرك)، (٣) والقواعد والنظم الخاصة بالتصريف والإلقاء في المحيطات (اتفاقية لندن للتصريف المتعمد). ومزيديا على ذلك، فإن قضايا المسؤولية والتعويضات عن أضرار التلوث النفطي الناتج عن الناقلات والسفن الصهريجية تتناولها الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط، ١٩٦٩، والاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط، ١٩٧١ (اتفاقية الصندوق)، والبروتوكولات المعدلة لهما للسنوات ١٩٧٦، ١٩٨٤، و١٩٩٢.

هذا وتحتوي الأجزاء الفرعية التالية على مشروع صياغات تشريعية:

منع التلوث الناجم عن السفن

الجزء الفرعي ١٥ (أ)

ما لم يدل السياق على خلاف ذلك، وكما هو مستخدم في هذا الفصل، فإن:

الإلقاء. يعني "الإلقاء" أي تصريف متعمد في البحر للنفايات أو المواد الأخرى من السفن أو الطائرات أو المنصات أو الهياكل الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى التصريف المتعمد لهذه السفن والطائرات والمنصات أو الهياكل الصناعية ذاتها. ولكن "الإلقاء" لا يشمل التصريف في البحر للنفايات أو المواد الأخرى عندما يكون مسألة عارضة أو نتيجة للتشغيل المعتاد للسفن والطائرات والمنصات أو الهياكل الصناعية ومعداتها، وهذا بخلاف النفايات أو المواد الأخرى المنقولة بواسطة أو إلى السفن والطائرات والمنصات أو الهياكل الصناعية الأخرى في البحر، والمشتغلة في تصريف مثل هذه المواد أو المواد الناتجة عن معالجة هذه النفايات أو المواد الأخرى على ظهر السفن والطائرات والمنصات أو الهياكل، كذلك فإن تعريف "الإلقاء" لا يشمل وضع المادة لغرض يختلف عن مجرد تصريفها، بشرط أن لا يكون وضع هذه المواد متعارضا مع أهداف اتفاقية لندن للتصريف المتعمد.

المواد الخطرة بخلاف النفط. تعني "المواد الخطرة بخلاف النفط":

أ. المواد المذكورة في القائمة الواردة في ملحق بروتوكول التدخّل؛

ب. والمواد الأخرى القابلة لتعريض صحة الإنسان لمخاطر وإلحاق الضرر بالكائنات الحية والحياة البحرية وتدمير المنافع العامة أو التدخّل بالعبث في الاستخدامات المشروعة للبحر، والتي يمكن، في الظروف القائمة في وقت الاستجابة إزاء الخطر، أن تشكل على نحو معقول خطرا جسيما وشيك الحدوث يماثل الخطر الناتج عن أية مادة من المواد الواردة في القائمة المشار إليها في الفقرة (أ).

التدخّل. "التدخّل" يعني أي إجراء مفعم بالضرر والأذى يتم اتخاذه ضد مصلحة سفينة أو حمولتها بدون موافقة مالك السفينة أو الجهة القائمة بتشغيلها.

اتفاقية التدخل. تعني "اتفاقية التدخل" الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الأضرار الناشئة عن التلوث النفطي، ١٩٦٩ .

بروتوكول التدخل. يعني "بروتوكول التدخل" البروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث الناجم عن مواد أخرى غير النفط، ١٩٧٣ .

اتفاقية لندن للتصريف المتعمد. تعني "اتفاقية لندن للتصريف المتعمد" الاتفاقية المتعلقة بمنع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات والمواد الأخرى، ١٩٧٢ .

الإصابة البحرية. تعني "الإصابة البحرية" تصادم السفن، وجنوح السفينة أو أية حادثة ملاحية، أو أي حادث آخر على متن السفينة أو خارجها يؤدي إلى أضرار مادية أو يندثر بتهديد وشيك بحدوث أضرار مادية للسفينة أو حمولتها من البضائع.

ماربول. تعني "ماربول" الاتفاقية الدولية المتعلقة بمنع التلوث الناجم عن السفن، ١٩٧٣، والمعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٨، وهي تشمل كافة الملاحق والبروتوكولات بتعديلاتها، والسارية المفعول بالنسبة [للدولة]، وقد وردت في ماربول معاني "التفريغ" و"المادة الضارة" و"السفينة".

الوحدة المغمورة. تعني "الوحدة المغمورة" أية منشأة أو وحدة هيكلية ثابتة أو عائمة بعيدا عن الشاطئ ومستخدمة في التنقيب عن الغاز أو النفط، أو استغلالهما أو نشاطات الإنتاج، أو تحميل أو تفريغ النفط. **النفط.** "النفط" يعني البترول في أي شكل من أشكاله بما في ذلك النفط الخام، زيت الوقود (المازوت)، وأوساخ الزيت المترسبة (كدادة الزيت)، ومخلفات النفط، والمنتجات المكررة.

أوبرك. تعني "أوبرك" الاتفاقية الدولية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة والتعاون بشأن التلوث النفطي، ١٩٩٠ .

الشخص. يعني مصطلح "الشخص" أي فرد (سواء كان أم لم يكن أحد مواطني أو رعايا [الدولة])، وأية شركة، أو شركة بسيطة (شركة أشخاص)، أو شركة أموال، أو شخصية اعتبارية مستقلة أخرى، وأية حكومة وطنية أو محلية أو أجنبية، أو أية شخصية اعتبارية تابعة لهذه الحكومة.

الاستجابة أو استجب. يقصد "بالاستجابة" أو "استجب" التدابير المتخذة قبل أو بعد تفريغ النفط (أو مادة خطيرة غير النفط) باعتبار ذلك أمرا ضروريا لتقليل الأضرار المحدقة بالصحة العامة أو الرفاهة إلى أدنى حد أو تخفيفها.

البحر. "البحر" يعني كل المياه البحرية غير المياه الداخلية لأية دولة.

الموانئ البحرية ومرافق شحن الزيت وتعبئته. تعني "الموانئ البحرية ومرافق شحن الزيت وتعبئته" تلك المرافق التي تشكل خطر حدوث تلوث نفطي وهي تشمل، ولكن ليس على سبيل الحصر، الموانئ البحرية، والمحطات البحرية لتحميل الزيت، وخطوط الأنابيب، والمرافق الأخرى الخاصة بشحن وتعبئة الزيت.

السفينة. "السفينة" تعني أية سفينة من أي نوع كان يتم تشغيلها في البيئة البحرية وتشمل الزوارق ذات سطح الانسياب المائي (الذي يسهل إقلاع الطائرة المائية) ، والمركبات ذات الوسادة الهوائية، والسفن ذات المحركات القابلة للتشغيل المغمور، وأية سفينة عائمة من أي نوع.

السفن والطائرات. "السفن والطائرات" تعني السفن المائية أو الطائرات من أي نوع. وتشمل هذه العبارة السفن ذات الوسادة الهوائية والسفن الطافية سواء كانت ذاتية الدفع والحركة أم لا. **النفائيات أو المواد الأخرى.** "النفائيات أو المواد الأخرى" تعني مواد من أي نوع أو شكل أو وصف.

المادة ١٥،٢ قابلية التطبيق

أ. سوف يسري هذا الجزء الفرعي، طبقاً للقانون الدولي، على:

١. السفن التي يحق لها رفع علم [الدولة]، حيثما كان موقعها، و
٢. السفن الأجنبية أثناء وجودها في المياه الداخلية، والمياه البحرية الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة].

ب. سوف لا يسري هذا الجزء الفرعي على أية سفينة حربية [أجنبية]، أو سفينة مساعدة تابعة للقوات البحرية، أو أية سفينة تملكها أو تقوم بتشغيلها دولة [غير دولة كذا] في حال اشتغالها بخدمات حكومية غير تجارية.

المادة ١٥،٣ التوجيهات

أ. سوف يصدر الوزير التوجيهات اللازمة لإدارة وتنفيذ اتفاقية ماربول، والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تعتبر [الدولة] طرفاً فيها وكذلك هذا الجزء الفرعي. وسوف تشمل هذه التوجيهات، دون أن تقتصر على:

١. الشروط الأساسية، والالتزامات، والمحظورات المنصوص عليها في، أو المطلوبة لتنفيذ أغراض، اتفاقية ماربول والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تعتبر [الدولة] طرفاً فيها.
٢. الإجراءات الخاصة بإصدار أو إلغاء أو تعليق الشهادات من جانب القائد، حسب ما هو منصوص عليه في، أو مطلوب لتنفيذ أغراض، اتفاقية ماربول والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تعتبر [الدولة] طرفاً فيها.
٣. الإجراءات والصلاحيات الخاصة بمعاينة وفحص وتفتيش السفن، وعمل التحقيقات فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة، وإحالة قضايا الانتهاكات إلى دول أخرى طبقاً لما هو منصوص عليه في، أو مطلوب لتنفيذ أغراض، اتفاقية ماربول والمعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي تعتبر [الدولة] طرفاً فيها.

ب. سوف يصدر الوزير أية توجيهات إضافية ضرورية من شأنها أن تؤدي، بما يتفق مع الأمان والسلامة البحرية، إلى تحديد المتطلبات الخاصة بالإجراءات والطرق والمعدات اللازمة لمنع واحتواء عمليات تصريف المواد الضارة.

المادة ١٥،٤ التنفيذ

أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة

- للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.
- ب. يحق للضباط ذوي الصلاحية العامة لتنفيذ القانون القيام بالاحتجاز والتحفيز على أية سفينة وإلقاء القبض على أي شخص بموجب أي قانون أو توجيه، واستخدام الحد الأدنى من القوة اللازمة لتنفيذ الاحتجاز أو التحفيز أو إلقاء القبض.
- ج. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٥،٥ الواجبات والمخظورات

لا يقر القانون أي تصرف أو عمل يتم بشكل يخرق أحكام اتفاقية ماريبول وأية معاهدة أو اتفاقية تكون [الدولة] طرفاً فيها، وكذلك هذا الجزء الفرعي أو أي توجيه يصدر بموجبه.

المادة ١٥،٦ العقوبات

- أ. يجوز للقوة البحرية فرض عقوبة مدنية لانتهاك أحكام هذا الجزء الفرعي أو أية توجيهات صادرة بموجبه. كذلك فإن كلا من المالك، والمستأجر، ومدير التشغيل، والوكيل، والربان، والفرد المسئول عن السفينة المنتهكة لنصوص هذا الجزء الفرعي سوف يكون مذنباً لارتكاب مخالفة قانونية وخاضعاً لعقوبة تمثل [العقوبة المناسبة].
- ب. إذا قامت بانتهاك هذا الجزء الفرعي سفينة مسجلة في دولة ذات قوانين وتوجيهات مماثلة فيما يتعلق بالمستويات المأمونة الخاصة بالعاملين على السفن، فإنه يجوز للقائد، المتصرف بالتنسيق مع وزير الدولة، أن يحيل الموضوع إلى حكومة بلد تسجيل السفينة أو البلد الذي تحمل السفينة جنسيته بدلاً من تقدير العقوبة.

الاستعداد والاستجابة بشأن التلوث

الجزء الفرعي ١٥ (ب)

المادة ١٥،٧ التطبيق

- أ. سوف يسري هذا الجزء الفرعي على:
١. السفن التي يحق لها رفع علم [الدولة]، حيثما كان موقعها.
 ٢. السفن الأجنبية أثناء وجودها في المياه الداخلية، والمياه البحرية الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة].

٣. الوحدات المغمورة، والموانئ البحرية، ومرافق شحن وتعبئة الزيت الخاضعة للولاية القضائية [للدولة].

٤. المنشآت والسفن والوكالات التابعة [للدولة].

٥. السفن الموجودة في المياه الداخلية والمياه البحرية الإقليمية [للدولة]، و

٦. الحمولات التي يتم تفرغها أو المحتمل تفرغها من السفن الموجودة في المياه الداخلية والمياه البحرية الإقليمية [للدولة]، والمياه في اتجاه عرض البحر نحو المياه البحرية الإقليمية [للدولة].

ب. سوف لا يسري هذا الجزء الفرعي على أية سفينة حربية [أجنبية]، أو سفينة مساعدة تابعة للقوات البحرية، أو أية سفينة أخرى تملكها أو تقوم بتشغيلها دولة [غير دولة كذا] في حال اشتغالها بخدمات حكومية غير تجارية.

المادة ٨، ١٥ التوجيهات

أ. سوف يصدر الوزير التوجيهات اللازمة لإدارة وتنفيذ اتفاقية أوبرك وهذا الجزء الفرعي. وهذه التوجيهات سوف تشمل، دون أن تقتصر على:

١. الشروط الأساسية، والالتزامات، والمحظورات المنصوص عليها في، أو المطلوبة لتنفيذ أغراض، اتفاقية أوبرك.

٢. الإجراءات والصلاحيات الخاصة بخطط طوارئ التلوث النفطي، وإجراءات الإبلاغ عن التلوث، ومعالجة تقارير التلوث النفطي، وخطة الطوارئ الوطنية، والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات الأخرى والصناعات المعنية أو المتأثرة، وتعيين نقاط اتصال تشغيلية وطنية تكون مسؤولة عن تلقي وإحالة تقارير التلوث النفطي، ونقل المعلومات ذات العلاقة والقضايا الأخرى المنصوص عليها في، أو المطلوبة لتنفيذ أغراض، اتفاقية أوبرك.

٣. الإجراءات والصلاحيات الخاصة بمعاينة وفحص وتفتيش السفن، وعمل التحقيقات فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة لاتفاقية أوبرك، حسب المنصوص عليه في، أو المطلوب لتنفيذ أغراض، اتفاقية أوبرك،

٤. والسلطة الوطنية المختصة التي تم تكليفها والمتحملة لمسؤولية الاستعداد والاستجابة بشأن التلوث النفطي، بما في ذلك الهيئة المسؤولة عما إذا كان ينبغي طلب المساعدة أو تقرير وجوب تقديم المساعدة المطلوبة.

ب. سوف يصدر الوزير أية توجيهات إضافية ضرورية من شأنها أن تؤدي، بما يتفق مع الأمان والسلامة البحرية، إلى تحديد المتطلبات الخاصة بالطرق والإجراءات والمعدات اللازمة للتحضير لنشاطات الاستجابة وتنفيذ هذه النشاطات.

المادة ١٥،٩ التنفيذ

- أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.
- ب. مع مراعاة أحكام هذا الجزء الفرعي، يحق للقائد تنفيذ أعمال الاستجابة المتعلقة بعمليات تصريف أو التصريف المحتمل للنفط أو مواد خطرة غير النفط. وعند تنفيذ نصوص هذا الجزء الفرعي، يجوز للقائد:
١. تقرير أن المادة هي مادة خطرة وليست نفطاً.
 ٢. الإزالة أو الترتيب لإزالة النفط الذي تم تصريفه (أو المادة الخطرة غير النفط) من المياه أو المنطقة اليابسة المجاورة.
 ٣. تخفيف وطأة التصريف المحتمل أو منع التصريف الناتج عن تصريف محتمل.
 ٤. التقليل إلى أدنى حد أو تخفيف الضرر العائد على الصحة العامة أو الرفاهة والذي ينتج، أو يحتمل أن ينتج، عن التصريف أو التصريف المحتمل.
 ٥. توجيه أو متابعة كافة الأعمال والإجراءات الحكومية أو الخاصة بشأن الاستجابة لإزاء التصريف أو التصريف المحتمل، أو
 ٦. تدمير أية سفينة تعتبر مصدراً للتصريف أو تشكل تهديداً بحدوث تصريف محتمل.
- ج. وفي الاستجابة التي تشكل تدخلاً، ويتم اتخاذها في مياه عرض البحر نحو المياه البحرية الإقليمية [للدولة]، ضد مصلحة سفينة أجنبية أو حمولتها من البضائع، فإن السلطة المحددة في هذا الجزء الفرعي يجوز ممارستها فقط طبقاً لهذه الفقرة. ولا يجوز اتخاذ أية إجراءات تشكل تدخلاً ضد أية سفينة حربية أجنبية أو سفينة أخرى تملكها أو تقوم بتشغيلها دولة غير [دولة كذا]، ويكون موقعها في مياه عرض البحر نحو المياه البحرية الإقليمية [للدولة]، ومستخدمة بصورة مؤقتة في خدمات حكومية غير تجارية فقط.
- د. يجوز اتخاذ تدابير الاستجابة، التي تشكل تدخلاً، عندما يكون ذلك ضرورياً لمنع أو تخفيف أو إزالة مخاطر جسيمة ووشبكة الحدود للخط الساحلي أو المصالح المرتبطة [بالدولة] نتيجة التلوث أو التهديد بحدوث تلوث ناجم عن النفط (أو مادة خطرة غير النفط)، بعد إصابة أو حادثة بحرية، (أو أعمال مرتبطة بذلك)، يعتقد بصورة معقولة أنها ستؤدي إلى عواقب ضارة وخيمة.
٥. التدابير المتخذة بموجب هذا الجزء الفرعي سوف تكون:
١. خاضعة للشروط الأساسية الخاصة بالإخطار والتشاور الواردة في اتفاقية التدخل وبروتوكول التدخل،
 ٢. وخاضعة للشروط الأساسية الأخرى وأوجه التحديد والتقييد الواردة في اتفاقية التدخل وبروتوكول التدخل.

و. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٥، ١٠ الواجبات والمحظورات

- أ. لا يقر القانون أي تصرف أو عمل يتم بشكل يخرق أحكام اتفاقية أوبرك وهذا الجزء الفرعي أو أي توجيه يصدر بموجبه.
- ب. إنه مما يتنافى مع القانون الفشل المتعمد أو الامتناع عن عمد عن الامتثال للتوجيه المشروع الصادر عن القائد.

المادة ١٥، ١١ العقوبات

- أ. يجوز للقوة البحرية تقدير عقوبة مدنية لخرق أحكام هذا الجزء الفرعي أو أية توجيهات صادرة بموجبه. كذلك فإن كلا من المالك، والمستأجر، ومدير التشغيل، والوكيل، والربان، والفرد المسئول عن السفينة المنتهكة لنصوص هذا الجزء الفرعي سوف يكون مذنباً لارتكاب مخالفة قانونية وخاضعاً لعقوبة تمثل [العقوبة المناسبة].
- ب. إذا قامت بانتهاك هذا الجزء الفرعي سفينة مسجلة في دولة ذات قوانين وتوجيهات مماثلة فيما يتعلق بالمستويات المأمونة الخاصة بالعاملين على السفن، فإنه يجوز للقائد، المتصرف بالتنسيق مع وزير الدولة، أن يحيل الموضوع إلى حكومة بلد تسجيل السفينة أو البلد الذي تحمل السفينة جنسيته بدلاً من تقدير العقوبة.

الإلقاء والتصريف في المحيطات

الجزء الفرعي ١٥ (ج)

المادة ١٥، ١٢ قابلية التطبيق

- أ. سوف يسري هذا الجزء الفرعي على:
١. السفن والطائرات المسجلة في [الدولة] أو التي ترفع علم [الدولة].
 ٢. السفن والطائرات مهما كان تسجيلها والعلم الذي ترفعه، و
 ٣. الإلقاء والتصريف في مياه المنطقة البحرية الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخاصة [بالدولة].
- ب. سوف لا يسري هذا الجزء الفرعي على أية سفينة حربية [أجنبية]، أو أية سفينة أخرى تملكها أو تقوم بتشغيلها دولة [غير دولة كذا] في حال اشتغالها بخدمات حكومية غير تجارية.

المادة ١٣، ١٥ التوجيهات

سوف يصدر القائد التوجيهات اللازمة لإدارة وتنفيذ اتفاقية لندن للتصريف المتعمد وهذا الجزء الفرعي. وهذه التوجيهات سوف تشمل، دون الحاجة إلى أن تقتصر على:

- أ. الشروط الأساسية، والالتزامات، والمحظورات المنصوص عليها في ، أو المطلوبة لتنفيذ أغراض، اتفاقية لندن للتصريف المتعمد.
- ب. الإجراءات الخاصة بالتطبيق والإصدار والإلغاء أو التعليق من جانب القائد للتصاريح المنصوص عليها في، أو المطلوبة لتنفيذ أغراض، اتفاقية لندن للتصريف المتعمد، و
- ج. الإجراءات والصلاحيات الخاصة بمعاينة وفحص وتفتيش السفن، وعمل التحقيقات فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة، وعمليات إحالة قضايا الانتهاكات إلى بلدان أخرى، حسب المنصوص عليه في، أو المطلوب لتنفيذ أغراض، اتفاقية لندن للتصريف المتعمد.

المادة ١٤، ١٥ التنفيذ

- أ. مع مراعاة الحقوق والقيود الواردة في الفصل الثالث، فإنه يجوز لأي ضابط ذي سلطة عامة لتطبيق القانون أن يقوم في أي وقت بتوجيه النداء أو التحية ، أو إيقاف، أو اعتلاء ظهر أية سفينة خاضعة للولاية القضائية [للدولة] وأن يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام قانون [الدولة]، ونصوص هذا الفصل وأية توجيهات صادرة طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب هذا الفصل، وأن يقوم بتنفيذ أية دعوى قانونية صادرة بأمر ضابط أو محكمة مختصة.
- ب. يحق للضباط ذوي الصلاحية العامة لتنفيذ القانون القيام بالاحتجاز والتحفظ على أية سفينة وإلقاء القبض على أي شخص بموجب أي قانون أو توجيه، واستخدام الحد الأدنى من القوة اللازمة لتنفيذ الاحتجاز أو التحفظ أو إلقاء القبض.
- ج. بالإضافة إلى تطبيق نصوص هذا الفصل وقوانين [الدولة] والتوجيهات الأخرى ذات العلاقة، تقوم القوة البحرية بإعداد الوثائق والمستندات الضرورية لإثبات انتهاك أو انتهاكات أحكام هذا الفصل، أو قانون [الدولة] أو أي توجيه.

المادة ١٥، ١٥ الواجبات والمحظورات

- أ. لا يقر القانون أي تصرف أو عمل يتم بشكل يخرق أحكام اتفاقية لندن للتصريف المتعمد وهذا الجزء الفرعي أو أي توجيه يصدر بموجبه.
 - ب. باستثناء ما هو مسموح به طبقاً لتصريح وتوجيهات صادرة بموجب هذا الجزء الفرعي، فإنه لا يسمح لأي شخص بأن يقوم بما يلي:
١. تحميل أية سفينة أو طائرة في أي موقع في [الدولة] بالنفايات أو المواد الأخرى بقصد إلقائها وتصريفها في البحر، أو

٢. تشغيل سفينة أو طائرة تم تحميلها بتلك الحمولة المذكورة.

ج. باستثناء المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة، وما هو مسموح به طبقاً لتصريح صادر بموجب هذا الفصل، ومع مراعاة التوجيهات الصادرة بموجب هذا الفصل، فإن أي شخص لن يقوم بتشغيل سفينة أو طائرة (مهما كان تسجيلها والعلم الذي ترفعه) تقوم بالإلقاء والتصريف، أو قامت بالإلقاء والتصريف، أو تهدف إلى الإلقاء والتصريف في البحر لنفايات أو مواد أخرى.

د. لا تسري أحكام المادة ١٥ - ١٤ (ج) عندما يكون الإلقاء والتصريف ضرورياً لتأمين سلامة حياة الإنسان أو سلامة السفن والطائرات والمنصات أو الهياكل الصناعية الأخرى في البحر في حالات القوة القاهرة الناتجة عن شذائذ الأحوال الجوية، أو في أية حالة تشكل خطراً على حياة الناس أو تهديداً حقيقياً للسفن والطائرات والمنصات أو الهياكل الصناعية الأخرى في البحر، إذا ظهر أن الإلقاء أو التصريف هو السبيل الوحيد لتفادي التهديد وعند توفر كل احتمال بأن الضرر الناشئ عن هذا الإلقاء والتصريف سوف يكون أقل مما كان سيكون عليه في الحالة الأخرى المخالفة لذلك.

المادة ١٥، ١٦ العقوبات

أ. يجوز للقوة البحرية تقدير عقوبة مدنية لخرق أحكام هذا الجزء الفرعي أو أية توجيهات صادرة بموجبه. كذلك فإن كلا من المالك، والمستأجر، ومدير التشغيل، والوكيل، والربان، والفرد المسئول عن السفينة المنتهكة لنصوص هذا الجزء الفرعي سوف يكون مذنباً لارتكاب مخالفة قانونية وخاضعاً لعقوبة تمثل [العقوبة المناسبة].

ب. إذا قامت بانتهاك هذا الجزء الفرعي سفينة مسجلة في دولة ذات قوانين وتوجيهات مماثلة فيما يتعلق بالمستويات المأمونة الخاصة بالعاملين على السفن، فإنه يجوز للقائد، المتصرف بالتنسيق مع وزير الدولة، أن يحيل الموضوع إلى حكومة بلد تسجيل السفينة أو البلد الذي تحمل السفينة جنسيته بدلاً من تقدير العقوبة.